سياسة الإمارات والسعودية تجاه أزمة ليبيا

محيي الدين أتامان* ومحمد علي كارا دومان**

ملخص: تناقش هذه الدراسة سياسات محور الإمارات والسعودية ضد الحركات الديمقراطية في العالم العربي، وبخاصة ضد الحكومة الشرعية في ليبيا، وهي سياسات برزت بعد وصول الجماعات المقرّبة من جماعة الإخوان المسلمين إلى السلطة في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي، وقد أدى تدخل الجهات الخارجية إلى تفشي عدم الاستقرار السياسي في البلاد. تتّبع الإمارات والسعودية اللتان تدافعان عن استمرار النظام الإقليمي القديم القائم على النموذج الاستبدادي- سياسة تدخّلية ضد الحكومة الشرعية في ليبيا، وتقدّم هاتان الدولتان كل أنواع الدعم المالي والعسكري والسياسي والدبلوماسي إلى الفاعل غير الشرعي خليفة حفتر؛ بسبب مخاوفهما بشأن تغيير النظام، والتطورات الإيديولوجية.

*سيتا، تركيا

** طالب جامعة غازي،تركيا

UAE and Saudi Arabia Policies towards the Libya Crisis

MUHİTTİN ATAMAN* AND MEHMET ALİ KARADUMAN **

ABSTRACT *This study discusses policies of the United Arab Emirates-Saudi Arabia axis against democratic movements in the Arab world, especially against the legitimate government in Libya. Groups close to the Muslim Brotherhood, the main carrier of the democratization process in the Arab world, described as the Arab Spring, came to power in Libya. However, after the collapse of the Gaddafi regime, political instability prevailed in the country with the intervention of external actors. The UAE and Saudi Arabia, which advocate the continuation of the old regional order based on an authoritarian model, pursue a revisionist and interventionist policy against the legitimate government. These two states give all kinds of financial, military, political and diplomatic support to the illegitimate actor Khalifa Haftar, due to their concerns about regime change and ideological developments.*

*SETA, Turkey

**Gazi university, Turkey

رؤية تركية
2020-(2/9)
114- 99

DOI:10.36360/1560-009-002-007

مقدمة

انطلقت الثورات العربية في عام 2011 في تونس ومصر، ثم امتدت إلى ليبيا، حيث خرج الناس ضد نظام معمر القذافي الاستبدادي الذي استمر 42 عامًا؛ لينهار النظام بعد ثورة شعبية ضدّه، وتدخّل حلف شمال الأطلسي بعد استخدام نظام القذافي العنف ضد الشعب. ومع ذلك، دخلت البلاد منذ انهيار نظام القذافي في حالة من عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الداخلية.

بعد سقوط نظام القذافي مضت عملية تطبيق الديمقراطيات الشعبية، كما حصل في الثورتين التونسية والمصرية عام 2011، وقد برزت فيها حركة الإخوان المسلمين، وفازت الأحزاب المنبثقة عنها في الانتخابات.

ثمّ امتدت أعمال الثورات العربية، إلى عدة بلدان عربية أخرى، وكان لهذه المرحلة تأثير في السياسة الإقليمية والدولية، وفي سياق هذه الدراسة فقد ألقت الثورات بظلالها على منطقة الخليج، وبخاصة من خلال تأثير الحركات السياسية، مثل جماعة الإخوان المسلمين.

ومع ذلك، فإن عملية التحول الديمقراطي والتوقعات الإيجابية للربيع العربي استمرتا عامين فقط، حيث تحوّل الهواء الربيعي إلى شتاء مع الانقلاب العسكري الذي حدث في يوليو/ تموز 2013 في مصر، حيث بدأ الاستبداد والنظام السلطوي في السيطرة على الدول العربية من جديد، من خلال ما عرف بقوى الثورة المضادة.

على الرغم من أن مصر شهدت نوعًا من التغيير في هيكل النظام كان يسعى إلى ضمان الاستقرار، وقد جرت متابعة ذلك لاحقًا في ليبيا أيضًا- إلا أن قوى التغيير لم تتمكن من الوصول إلى نتيجة نهائية؛ بسبب تدخل قوى إقليمية وغير إقليمية، إذ حُوِّلَ مسار عملية التحول الديمقراطي إلى حد كبير، واستمرت الفوضى في المنطقة في مصر وليبيا، واليمن وسوريا أيضًا، كحركة الدومينو.

كانت السعودية والإمارات على رأس النظم الإقليمية التي تبنت مواجهة الثورات العربية، حيث دعمتا وجود نظام سلطوي من خلال رؤية استمرار النظام القديم. وبدأت السعودية والإمارات، اللتان عملتا على حماية منطقة الخليج من التغيير بعد ذلك في انتهاج سياسة إقليمية توسعية وغير تقليدية؛ تسعى إلى التدخل في البلدان العربية خارج الخليج.

وقد بدأت هذه السياسة التي يمكن وصفها بأنها سياسة خارجية تعديلية متشدّدة واستفزازية وتدخلية على وجه الخصوص في البروز- لدى تنسيق ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والإماراتي محمد بن زايد آل نهيان، وهما الحاكمان الفعليان لهذين البلدين، كما تماشت أهدافهما المتمثلة في توسيع رؤيتهما مع التأثير في صنّاع القرار الإقليميين والعالميين.

وقد وجد البلدان حرية في الحركة؛ لأنهما لا يمثّلان أيًّا من الرأي العام الداخلي أو الرأي العام الدولي، وقد جعلا من أنشطتهما التجسسية والتلاعب بوسائل الإعلام والهجمات الإلكترونية وسيلة رئيسة لسياستهما الخارجية.

اجتهدت الدولتان بداية في مواجهة الحركات الديمقراطية التي بدأت في عام 2011 بشكل ضعيف أمام قوة ومفاجأة الثورات، وبسبب وجود خلافات تاريخية بينهما وبين الأنظمة الجمهورية في العالم العربي، ولكن مع تزايد شعبية الديمقراطية وفكرة الحكم العام وفقًا لإرادة الشعوب، بدأت الدولتان في توفير دعم غير محدود للأنظمة القائمة؛ بسبب فكرة أن موجة الثورات العربية سوف تمتد إليهما.

أطلقت الإمارات والسعودية حملة شاملة ومستمرة على أنصار التغيير في بلادهم وفي البلدان العربية الأخرى. فمثلًا عند اكتساب حركة الإصلاح الإماراتية شعبية في عام 2013، ألقت الإمارات القبض على العديد من الناشطين السياسيين في البلاد، واتّخذت تدابير صارمة ضد المعارضين.

وفي ضوء هذه النظرة العامة سيناقش هذا البحث التدخلات المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها حكومتا الإمارات والسعودية في الأزمة الليبية. وبعد تحليل سبب استمرارهما في تقديم جميع أنواع الدعم المالي والعسكري للجنرال خليفة حفتر الذي يمثّل الثورة المضادة- سيتناول أدوات ونتائج سياسات الدعم الإماراتية والسعودية لحفتر.

وجهات نظر الإمارات والسعودية تجاه الثورة الليبية

منذ عام 2014 قُسمت ليبيا عمليًّا قسمين: الحكومة الشرقية والحكومة الغربية. تسيطر حكومة الوفاق الوطني التي تعترف بها الأمم المتحدة رسميًّا ويقبلها المجتمع الدولي سلطة شرعية- على الجزء الغربي من البلاد، وبخاصة العاصمة طرابلس. أمّا القوة العسكرية التي شكلها خليفة حفتر وسُمِّيت بالجيش الوطني الليبي، فتسيطر على الجانب الشرقي الغني بالنفط من البلاد.

ومن أجل إعطاء شرعية للجيش الوطني الليبي في شرق ليبيا ذهب حفتر أيضًا إلى تشكيل هيكل سياسي يُسمَّى مجلس النواب، ورغم أنّ الأمم المتحدة ذكرت أنها لا تعترف بشرعية التشكيلات على الجانب الشرقي إلا أن مجلس النواب التابع لحفتر اعتُرِف به، ولقِي الدعم من قبل العديد من الدول الإقليمية والقوى العالمية، وهو يتلقّى أيضًا حصة من مؤسسة النفط الليبية العامة من خلال البنك المركزي الليبي.

شنَّ خليفة حفتر هجومًا شاملًا ضد حكومة الوفاق في إبريل 2019 بدعوى أن لديها "منظّمات إرهابية" و"عناصر متطرفة". ومن المفارقات أن حكومة الوفاق صاحبة الشرعية في نظر المجتمع الدولي والأمم المتحدة لم تحصل سوى على دعم عدد قليل من الدول، مثل تركيا وقطر، بينما تدعم جميع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية، وبخاصة الإمارات والسعودية ومصر وفرنسا وروسيا، الطرف غير الشرعي المتمثّل في حفتر.

> **من المفارقات أن حكومة الوفاق صاحبة الشرعية في نظر المجتمع الدولي والأمم المتحدة لم تحصل سوى على دعم عدد قليل من الدول، مثل تركيا وقطر**

وافقت الأحزاب السياسية الممثّلة في البرلمان الليبي، والتي اجتمعت تحت قيادة الأمم المتحدة بعد نظام القذافي في عام 2011 على المعاهدة الليبية بشأن تقييد تجارة الأسلحة من الخارج، واتفقت على العمل على دعم حكومة طرابلس؛ ومع ذلك فالحقيقة التي تجب معرفتها هي أن إدارة خليفة حفتر لم تُذكَر في المعاهدة،

ومن ثَمّ فهي ليست طرفًا في المعاهدة، ورغم هذا تدعمها العديد من الدول في عملياتها العسكرية ضد حكومة الوفاق.

تمكن حفتر المدعوم من تحالف الإمارات والسعودية من التقدم بشكل مريح ضد قوات حكومة الوفاق التي لا تزال بعيدة عن دعم القوى العالمية، وقد تمكّنت قواته في وقت قصير من السيطرة على جزء كبير من أراضي البلاد. حصل حفتر على الدعم؛ لأن تحالف الإمارات والسعودية يريد رؤية سلطة عسكرية قائمة على الاستبداد من شخص واحد؛ بدلًا من حكومة ديمقراطية تقوم على إرادة الشعب في ليبيا.

إضافة إلى ذلك، تشكّل الحكومة الليبية الشرعية التي تمتلك الموارد والموقع الإستراتيجي الفعّال في شرق البحر المتوسط عقبة رئيسة أمام الرؤية العالمية والإقليمية لهاتين الدولتين؛ لذلك، فهما توفّران الدعم غير المحدود للجنرال الانقلابي حفتر، سواء من أجل استغلال الموارد الطبيعية في البلاد أم إعادة السيطرة للاستبداد.

اكتسبت حكومتا الإمارات والسعودية قوة بفضل الدعم السياسي والإيديولوجي للمحور الأمريكي الإسرائيلي، وزادت أنشطتهما الإقليمية بفضله. وحاليًّا يُعدّ عدم الاستقرار السياسي والتعقيد في ليبيا مجالًا جديدًا لنشاط هاتين الدولتين في شرق البحر المتوسط، وخطوة جديدة للرؤية الإقليمية للوريثينِ الطموحينِ ابن سلمان وابن زايد.

إستراتيجيات دعم الإمارات والسعودية لمصلحة حفتر

تتطلب الرؤى الإقليمية للإمارات والسعودية منع قيام إدارة ديمقراطية فعالة من الناحية الإستراتيجية في الشرق الأوسط وشرق المتوسط. وبوصفه عسكريًّا سابقًا أراد حفتر أن يشارك في الثورة الليبية، لكن الديناميات المحلية للبلاد أبعدته عن العملية الثورية. في البداية لم يكن حفتر، يملك من الوسائل ما يكفي لإنتاج سياسة مستقلّة من تلقاء نفسه، لكنه بدأ يسيطر على جزء كبير من الأراضي الليبية بفضل دعم عدد كبير من الجهات الإقليمية والعالمية الفاعلة، حتى وصل إلى مشارف العاصمة طرابلس في أواخر عام 2019. وقد دلّت حقيقة استيلاء حفتر في وقت قصير على سرت التي تُعدّ إحدى المدن الرئيسة الثلاث في ليبيا ومن أهم مراكز الثورة- على أن حفتر لم يتلقَّ دعمًا من القوى الإقليمية فحسب، بل من القوى العالمية وأيضًا.

ومع ذلك، ورغم كل هذا الدعم وتراكم القوة لم يتمكن حفتر من السيطرة على طرابلس، ولم يتمكن من أن يصبح الحاكم الوحيد للبلاد، حيث صمدت حكومة الوفاق التي اعتمدتها الأمم المتحدة حكومةً شرعية بفضل الدعم العسكري والسياسي من تركيا وقطر في وجه محور حفتر، وتحدّت كل التوقعات.

ساعدت تركيا على وجه الخصوص حكومة الوفاق من خلال التحركات العسكرية والدبلوماسية، وهذا أثار استياء الإمارات السعودية من تركيا، وأدى إلى ردود فعل عنيفة في جامعة الدول العربية. وإضافة إلى التحالف الإماراتي السعودي تؤيد مصر وفرنسا وروسيا العسكريّ المتقاعد حفتر في جميع البرامج العسكرية والاقتصادية والسياسية.

مكّنت الإمارات والسعودية حوالي 5000 من المرتزقة السودانيين الذين كانوا يقاتلون في صفوف التحالف العربي ضدّ الحوثيين في اليمن- من الذهاب إلى ليبيا. وكما تقدّم الإمارات والسعودية التمويل اللازم للحرب في اليمن فإنهما تمارسان الشيء نفسه في ليبيا. ووفقًا لما أعلنته تركيا فإن قوات مرتزقة شركة فاغنر الروسية التي تتكون من حوالي 2000-2500 مقاتل موجودة للقتال في ليبيا.[1] وبسبب الهياكل الديموغرافية الضعيفة للإمارات والسعودية، وعدم وجود قوات عسكرية كافية، فإن معداتهما التكنولوجية تشكّل قوة مهمّة. وكما فعلتا في الحرب اليمنية نجدهما في ليبيا أيضًا، من خلال تشكيل تحالف فعّال من

الميليشيا والمرتزقة، بدلًا من الحضور المباشر. ومن الجدير ذكره أنّع يُعتَقد أن الإمارات هي من دعمت ماليًّا مجموعة المرتزقة الروس فاغنر في المجال الليبي.

أسباب دعم الإمارات والسعودية لحفتر

ممَا يجدر ذكره ابتداءً أنه في الوقت الذي تحاول فيه الإمارات والسعودية –وهما من الأنظمة الاستبدادية في الشرق الأوسط– تحقيق رؤاهما الإقليمية والعالمية، فإن أساس اتباعهما سياسة مؤيدة لحفتر هو مواجهة إمكانية عودة موجة التغيير إلى المنطقة.

بعد الربيع العربي بدأت جماعة الإخوان المسلمين والحركات الإسلامية والاجتماعية والسياسية التي بدت قريبة منها في قيادة التحوّل في تونس ومصر، واستمرّت في التأثير في دول المنطقة الأخرى، وامتدّت آثار عملية التحوّل الديمقراطي إلى هذين البلدين (الإمارات والسعودية)، لكنهما تمكّنا من مواجهتها بالتدابير السياسية والعسكرية والاقتصادية التي اتخذتاها. ومن خلال التأثير خارج الحدود، فعلى سبيل المثال لا ينبغي تجاهل أن السعودية لها تأثير ديني على المدخلية السلفية في ليبيا، ومن المهمّ الإشارة إلى أن المدخليون السلفيون يقاتلون في صفوف حفتر، وفي الوقت نفسه لديهم تنظيم قوي في طرابلس أيضًا.

ومع ذلك فقد امتدت موجة التغيير هذه إلى الإمارات مع حركة الإصلاح، ومع نشاط الإمارات 94، وهو نشاط ينسب إلى 94 ناشطًا إماراتيًّا وقّعوا على عريضة تدعو الحكومة الإماراتية إلى إجراء مجموعة معتدلة نسبيًّا من الإصلاحات الديمقراطية. إضافة إلى هذا التأثير تأثرت السعودية والإمارات بالحراك في اليمن، وكان له تأثير قصير المدى في المملكة العربية السعودية بشكل خاص.

ومن هنا، فإن إمكانية استمرار مبادرات الديمقراطية، وإمكانية استمرار المطالبات للإمارات والسعودية بحكم ديمقراطي سببان كافيان لهاتين الدولتين لدعم حفتر وغيره في هذه البلدان سياسيًّا وماليًّا وعسكريًّا. على الرغم من أن الإمارات والسعودية لم تتبنَّ سياسة خاصة بحفتر، إلا أن أيديولوجيتهما وتوقعاتهما الرئيسة لا تعتمد على من يقود العملية، ولكن من يعمل على استمرار الأنظمة الاستبدادية. لذلك، فهي توفّر جميع أنواع الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي لحفتر بوصفه أداة للرؤى الإقليمية لهذين البلدين.

تقوم الإمارات والسعودية بتوجيه واستخدام مصر تحت إدارة السيسي بما يتماشى مع سياساتها الخاصة. فأولًا تستخدم الحكومتان الإماراتية والسعودية اللتان دعمتا الانقلاب العسكري للسيسي ضد حكومة مرسي الحكومة المصرية وأراضيها جسرًا لدعم قوات حفتر.

يوفّر كلّ من الإمارات والسعودية الدعم الإستراتيجي لحفتر في مصلحة حلفائها الإقليميين والعالميين أيضًا. ففي العموم لا تريد إسرائيل والولايات المتحدة والدول

الأوروبية أنظمة ديمقراطية في العالم الإسلامي، وفي هذا السياق فإن أنظمة الإمارات والسعودية مسؤولة أيضًا عن تلبية مطالب وتوقعات الدول الغربية؛ لأنها مدينة في مواقعها الإقليمية الحالية لهذه القوى العالمية.

يُعَدّ الالتزام بالحفاظ على العلاقات مع هذه الدول سببًا آخر لدعمهم حفتر، وقد كانت "عمليات فزان" التي نفّذها حفتر للسيطرة على حقول النفط خطوة مؤثّرة في العالم الخارجي؛ لأن النفط لا يزال في بؤرة اهتمام القوى الدولية، ولاسيّما الدول الغربية.

كان لدى القوات الأمريكية والأوروبية قواعد ومنشآت عسكرية في مختلف بلدان الشرق الأوسط سنوات طويلة؛ للحفاظ على مصالحها، وبحجة توفير "السلام والأمن الإقليميين"، وهي تعمل بالتنسيق مع مؤسسات حلفائهم الإقليميين، ومن المهمّ أن تدعم الدول الغربية الجهات الفاعلة الإقليمية التي تضمن استمرارية مصالحها في المنطقة. لذلك، من المهم جدًّا للدول الغربية وجود سلطات عسكرية في دول المنطقة تكون متعاونة معها في ظلّ احتمال أن لا تكون الدول الديمقراطية تابعة.

بالنسبة لهاتين الدولتين الخليجيتين اللتين لديهما رؤية لتنويع اقتصادهما، وتقليل تأثير النفط، وزيادة تجارة الموانئ- يعد الموقع الإستراتيجي لليبيا، والاستثمار في الموانئ سببًا آخر لدعم حفتر.

أولًا، ستكون الموانئ الليبية عاملًا مهمًّا في نجاح الشبكة الاقتصادية الإقليمية لدولة الإمارات، حيث تمتلك دولة الإمارات استثمارات في الموانئ في أربع من الدول السبع التي لها حدود على البحر الأحمر، هي: (مصر والصومال واليمن والسعودية).

ورغم الحصول على جزء كبير من هذه الموانئ من خلال اتفاقيات تجارية، غلا أنّه جرى الاستيلاء على الموانئ في اليمن بالقوة العسكرية. أمّا ما يخصّ ليبيا فيمكن أن يؤدّي موقعها الإستراتيجي دورًا مهمًّا في السياسة الإقليمية التوسعية للإمارات، حيث تحافظ الإمارات على سياستها التوسعية الإقليمية في إطار قواعدها العسكرية أيضًا التي أصبحت موجودة في ليبيا واليمن وإريتريا وأرض صومال، وهي تستخدم هذه القواعد لدعم حفتر.[2]

نفّذت الإمارات والسعودية أعمالًا مهمّة وفعّالة في سياق عمليات الموانئ والقواعد العسكرية ومجال النفط في جميع أنحاء العالم، خلال السنوات العشر الماضية. والسعودية على وجه الخصوص تُعَدّ دولة مؤثّرة في مجال النفط، ونلاحظ من خلال العرض العام لشركة أرامكو السعودية، وإطار تحركات سوق الأسهم، والتحركات المستقبلية- أن السعودية تُعَدّ دولة مهمّة في عالم اليوم؛ حيث تبلغ قيمة أرامكو السعودية أكثر من قيمة شركات مثل Apple وExxon Mobil وAlphabet بأرباح صافية بلغت 111 مليار دولار.

وفي هذا السياق يمثل مصير شركة النفط الوطنية الليبية (NOC)، التي تخضع حاليًّا لسيطرة البنك المركزي الليبي في طرابلس تحت سيطرة حكومة الوفاق الوطني– قضية مهمّة لدولة مهتمّة بقطاع النفط، ولها صوت في عالم تدفّق النفط وتسعيره.[3]

وبالعودة إلى الموانئ، وفيما يخصّ دولة الإمارات، فإن "موانئ دبي العالمية" تُعَدّ من أكبر الجهات الفاعلة العالمية، والأكثر نفوذًا في الإمارات في مجال الموانئ البحرية، ولديها محفظة قوية مع مرافق حديثة لتفريغ الحاويات في منطقة الخليج والقرن الإفريقي وشمال إفريقيا والشرق الأوسط. وتمتلك الشركة، تحت إدارة رئيسها سلطان أحمد بن سليم هيكلًا ومشروعًا كبيرًا من خلال ميناء جبل علي، والمنطقة الحرة على شبكة التجارة البحرية. وقد أسّست شبكة إستراتيجية في المنطقة مع موانئ العين السخنة في مصر، وجدة في المملكة العربية السعودية، ودورال في جيبوتي، والجزائر وجن جن في الجزائر، وبربرة في أرض الصومال، وكيجالي في رواندا، وداكار في السنغال. وكما هو الحال في اليمن تسعى الإمارات إلى السيطرة على المياه الإقليمية للبحر المتوسط من خلال حفتر، هذا إن لم تكن تسيطر مباشرة على الميناء في ليبيا.[4] وعلى الرغم من أن ميناء جبل علي هو ميناء مجهز تقنيًا، إلا أن

احتمال عدم وجوده على طرق التجارة وتقليل كثافة عمله يقلق دولة الإمارات. ولمنع ذلك، قامت الإمارات بالعديد من التحركات في السياسة الخارجية.

تمتلك ليبيا أيضًا التي لديها ثلاثة موانئ رئيسة مثل بنغازي والزاوية وطرابلس- ساحلًا واسعًا، يشمل العديد من الموانئ الصغيرة، مثل درنة ورأس لانوف وزوارة وسرت ومصراتة. وتوفر الموانئ في المنطقة التي استولى عليها حفتر ميزة إستراتيجية له للحصول على الدعم من الإمارات والسعودية خلال الحرب الأهلية.[5] وتتمثل المشكلة الرئيسة في الموانئ في إمكانية وجود دولة أخرى إقليمية أو عالمية في الموانئ الليبية تحقّق التفوق، وهذا ما يدفع دولة الإمارات إلى توفير دعم غير محدود لحفتر.

أنواع الدعم الإماراتي والسعودي لحفتر

يُعَدّ خليفة حفتر شخصية ذات عقلية قريبة من وليَّي العهد (ابن زايد وابن سلمان) اللذين يديران اقتصادًا خليجيًّا واستثمارات عالمية بأكثر من تريليون دولار، ومع مراعاة هذا الأمر، تحاول هاتان الدولتان توفير جميع أنواع الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي والدبلوماسي لحفتر من خلال الدعم المالي بالدرجة الأولى. وهما يعتقدان أن حفتر يمكن أن يؤدّي دورًا مهمًّا في توقعاتهما الإقليمية.

تشارك السعودية التي يبلغ حجم قوتها الاقتصادية 762 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي- في التأثير في الاضطرابات السياسية في ليبيا من خلال حفتر بوصفه حليفًا. وتُعَدّ الأموال السعودية الموجودة في إطار صندوق الاستثمار العام، الذي لديه كذلك العديد من الاستثمارات في المنصات الدولية- مهمّة أيضًا في تمويل حفتر في ليبيا.[6] وبالمثل، فإن دولة الإمارات تموّل حفتر في ليبيا بسهولة، من خلال ناتجها المحلّي الإجمالي البالغ 455 مليار دولار، ومن خلال تجارتها البحرية الإستراتيجية.[7]

ومن المعلوم أن التحالف السعودي الإماراتي قدّم 200 مليون دولار لتمويل العمليات غير الناجحة التي قادها حفتر تحت اسم عمليات "تحرير طرابلس"، وذلك في إطار المعلومات التي تسرّبت من الدبلوماسيين الإماراتيين. يوجد لدى الإمارات سبعة صناديق ثروة، ثلاثة منها كبيرة وعالمية، وبخاصةً جهاز أبو ظبي للاستثمار ADIA، وهي تستخدم تعاوناتها الإستراتيجية في الاقتصاد العالمي في دعم حفتر، وبخاصة مع صعودها في السنوات الأخيرة.[8]

تأتي حوالي 65 إلى 70٪ من إيرادات التحالف الثنائي بين الإمارات والسعودية من النفط والغاز الطبيعي. وعلى الرغم من قيود أوبك يتعين على الإمارات والسعودية اللتين تَعدّان عائدات النفط المصدر الرئيس للتمويل- موازنة دخلهما الإضافي من النفط على الساحة

الدولية؛ لأنه يتعين عليهما تعيين مسار المصروفات، وتحديدها بعائد حكومي. وعلى سبيل المثال، أظهرت دولة الإمارات هذا الناتج المادي من خلال الأنشطة التي تحمل اسم "المساعدات الإنسانية" خلال الحرب اليمنية والاضطرابات السياسية في فلسطين. المهمّ أنّ الإنفاق العسكري الاستثنائي للإمارات والسعودية هو وسيلة تغطية أخرى للتمويل.

"إن ليبيا، الغنية بالموارد الطبيعية، وذات الجرف القاري الطويل ستصبح حالة نفط راكدة بمرافقها التي فقدت مصداقيتها التجارية في أثناء الحرب وبعدها"

إضافة إلى ذلك، فإن الوضع الحالي في ليبيا والتطورات اللاحقة تزوّد دولة الإمارات بمجال تطبيق ممتاز لسياستها الاقتصادية غير المشروعة خارج أهدافها السياسية. في هذا السياق، فإن توقّع الإمارات هو رؤية ليبيا غارقة في الاضطرابات السياسية أكثر من ليبيا مستقرّة تحت حكم حفتر. بمعنى آخر، فإن الفوضى المستمرّة في ليبيا بأيّ شكل من الأشكال ستوفّر بيئة غير مستقرّة، بحيث يمكن للإمارات من خلالها القيام بالعديد من الأنشطة غير القانونية، مثل غسل الأموال. لذلك، فإن أولوية الإمارات والسعودية ليست تحقيق الاستقرار في ليبيا، بل تهيئة بيئة يصبح فيها عدم الاستقرار السياسي وضعًا دائمًا، وهو ما يضمن استدامة مصالحهما الوطنية.

إن ليبيا، الغنية بالموارد الطبيعية، وذات الجرف القاري الطويل ستصبح حالة نفط راكدة بمرافقها التي فقدت مصداقيتها التجارية في أثناء الحرب وبعدها. وعلى الرغم من أن حقول النفط ومنشآته التي هي الآن في مجال سيطرة حفتر، لا تزال مستمرة في إنتاج النفط فإنه يمكننا أن نرى تباطؤ الإنتاج النفطي في موانئ سرت ودرنة، بل حتى إن بعض الموانئ فقدت وظيفتها في الأماكن التي سيطر عليها حفتر.

يموّل التحالف الإماراتي–السعودي، الذي يعارض الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي في المنطقة– تشكيل الجيش الوطني الليبي المرتبط بـحفتر. ومع ذلك، فمن المعروف أنه نُقِل ما يقرب من 1500 محارب من السودان وتشاد إلى ليبيا؛ للقتال في صفوف حفتر بتغطية مالية من دولة الإمارات. وقد مهدت العلاقات الوثيقة بين ولي العهد الأمير محمد بن زايد ورئيس القوات شبه العسكرية للدعم السريع المسماة بالجنجويد في السودان، محمد حمدان دجالو (المعروف باسم حميدتي)، الطريق لهذا الاتفاق.[9]

ورغم التفوق المادي لدى الإمارات والسعودية من حيث (الموارد المالية التي تسيطران عليها والأسلحة التي تمتلكانها) إلا أنه ليست لديهما قوة عسكرية كافية من حيث العدد.

توفّر الإمارات والسعودية اللتين تمتلكان جيوشًا قليلة العدد، لكنها مزودة بمعدات متطورة عالية التكاليف- دعمًا لحفتر على الأرض ومن الجو بأعلى التقنيات، فقد زودتا حفتر بأسلحة ذات تكنولوجيا عالية، وهذا سهل تقدّمًا سريعًا لقواته ضد قوات حكومة الوفاق ذات الإمكانيات الأقلّ، والمدعومة من تركيا وقطر فقط، وقد وصل حفتر في نهاية المطاف إلى حدّ السيطرة على سرت، وبعض المناطق على مشارف طرابلس.

استفاد حفتر من طائرات Wing Loong بدون طيار ذات المنشأ الصيني التي قدّمتها له دولة الإمارات، وإزاء هذا وفّرت تركيا لحكومة الوفاق طائرات "بيرقدار" بدون طيار التركية المحمّلة بالصواريخ وطائرات الاستطلاع.[10]

وعلى صعيد المليشيات أيضًا فقد تقدّم حفتر بريًّا باتجاه طرابلس على الأرض بمساعدة قوات شركة فاغنر الروسية المملوكة لشركة رجل الأعمال الروسي يفغيني بريجوزين، بدعم مالي وعسكري وعتاديّ من دولة الإمارات.

مع بداية الحرب الأهلية الليبية، لم يكن حفتر يتمتع بأي قوة سوى عدد قليل من الطائرات التي تحتاج إلى صيانة. ووفقًا لتقرير الأمم المتحدة، في عام 2017، كُشِف عن طائرة هليكوبتر من طراز Mi-24P تابعة لدولة الإمارات في منطقة قاعدة الخادم الجوية بالقرب من بنغازي، إلى جانب أربع طائرات حربية وطائرة من طراز AT-802. إضافة إلى ذلك، ذُكِر أن دولة الإمارات سلّمت 93 ناقلة جند مدرعة و549 مركبة مدرعة وغير مدرعة إلى الجيش الوطني الليبي غير الشرعي في إبريل 2016 في مدينة طبرق في الشرق.

وقد أنتجت المركبات العسكرية من طراز Panther T6 وتايغر الشركات التي تتخذ من الإمارات مقرًّا لها، وسُلِّمت إلى قوات حفتر عن طريق البحر انطلاقًا من الموانئ السعودية.[11]

وبالنظر إلى الوضع الأخير في ليبيا، ورغم أنّ الذي يبدو هو وجود جانبين في الميدان- إلا أنّ هناك فوضى خطيرة في كلا الجانبين.

أوَلاً: إنّ القوات المرتبطة بحكومة الوفاق الشرعية قوات مبعثرة، ويُعدّ لواء مصراتة أقوى الوحدات التي تقاتل في صفوف حكومة الوفاق.

ثانيًا: رغم أن الجيش الوطني الليبي غير الشرعي تحت قيادة حفتر يدّعي أن لديه قدرة جيش نظاميّ، فإنّ هناك العديد من العناصر الأجنبية داخله. فإلى جانب الليبيين هناك قوات مرتزقة، جُلِبت من دول مختلفة، مثل تشاد والسودان وروسيا. ومن ناحية أخرى، تتجه بعض المجموعات ذهابًا وإيابًا بين الطرفين، بينما تنقسم مجموعات أخرى بين الجانبين. مثلًا رغم عمل قوات الزنتان مع حفتر، إلا أن بعض الأجزاء من قوات الزنتان تعمل مع حكومة الوفاق.[12]

في الواقع، تفتقر الحرب في ليبيا إلى التمويل والقدرة العسكرية الذاتية للمضي قدمًا أكثر من الاشتباكات الصغيرة بين قوات الميليشيات، إذا لم تدعمها القوى الخارجية. لهذا، فإن تدخل الأطراف الإقليمية والعالمية للأسف يوسّع نطاق النزاع، ويضمن أن تصبح المشكلة غير قابلة للحلّ.

تنظر السعودية والإمارات إلى حفتر بوصفه منفّذًا لسياساتهما الإقليمية الخاصة، وتتعاونان مع الجهات الفاعلة العالمية في هذا الاتجاه من أجل منع التغيير الإقليمي. ونتيجة لذلك، فإن حفتر الذي يتبع خطّ الإمارات والسعودية، لا يتردّد في معارضة الثورة الليبية، ومعارضة أي حكومة قائمة على أساس إرادة الشعب، ولهذا يقاتل حكومة الوفاق الشرعية التي تدعمها تركيا وقطر.

ولإضفاء الشرعية على تدخلهما في الصراع الداخلي الليبي يجرّ ولي العهد السعودي ابن سلمان والإماراتي ابن زايد الجامعة العربية خلفهما، ويستخدمان قراراتها من وقت لآخر تمشيًا مع أهدافهما السياسية. فبناءً على طلب الإمارات والسعودية اجتمع الممثلون الدائمون لجامعة الدول العربية في اجتماع استثنائي لمناقشة الأزمة الليبية، وكيفية تسيير العملية في ليبيا في مقرّها بالقاهرة في 31 ديسمبر 2019. وذلك بعد الاتفاق التركي مع حكومة الوفاق، وقد أعلنت جامعة الدول العربية برئاسة الممثل العراقي أحمد نايف الدليمي أن المطلب الأساسي هو ضمان الوحدة السياسية من أجل بيئة مستقرّة في ليبيا. وأبلغت الجامعة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عبر الكويت العضو العربي الوحيد في مجلس الأمن الدولي أنّ أيّ تدخل عسكري أجنبي محتمل في ليبيا سيهدّد السلام والأمن الدوليين، ويكرّس الوضع الحالي. وقد قدّرت الدولتان أن دعوة حكومة فايز السراج لتركيا بالتدخل في ليبيا ستوسّع الصراع الإقليمي، وعدَّتا ذلك خطوة من شأنها أن تتحول إلى استعراض للقوة.[13]

وفي القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية، استُعمِل تعبير "لا بدّ من إنهاء التدخلات الإقليمية التي تساعد على تسهيل نقل المحاربين المؤيدين للتطرف من مناطق الصراع الإقليمية الأخرى إلى ليبيا" مع أن ما يجري في ليبيا كان نتيجة لهذا النهج الذي طبقوه.[14]

عندما ننظر إلى التكتلات الدولية في الأزمة الليبية سنجد أن محور الإمارات والسعودية، ومعهما روسيا- يدعم حفتر فيما تدعم تركيا وقطر وإيطاليا (جزئيًّا) حكومة الوفاق الشرعية. ومع أن الأمم المتحدة تقرّ بأنّ حكومة الوفاق حكومة شرعية، فإن الدول محور حفتر المذكورة تحاول تغيير التوازن لمصلحة حفتر من خلال الجهود المبذولة لإقناع الأمم المتحدة بالدعاية العالمية له. وقد حاول سفيرا الإمارات والسعودية اللذان كانا غير مرتاحين للدعم الخارجي لحكومة الوفاق التي تعترف بها الأمم المتحدة- حثّ الأمم المتحدة للاعتراف بإدارة حفتر؛ بل إن هاتين الدولتين قدّمتا دعوات للأمم المتحدة بجعل حكومة

الوفاق غير شرعية. في هذا الإطار، التقى الملك سلمان بن عبد العزيز برئيس مجلس النواب المؤيد لحفتر (عقيلة صالح)، كما طلب عقيلة من الأمم المتحدة رفض "مذكرة التفاهم بشأن تحديد مناطق الولاية البحرية" الموقّعة بين تركيا وحكومة الوفاق في 27 نوفمبر 2019.[15] ومن المؤكّد أنّ هذا النهج الحاسم للإمارات والسعودية وجامعة الدول العربية يريد أن يحقّق صدى في الساحة الدولية فيما يتعلق بشرعية حفتر.

خلاصة وتقييم

إن وجود دولة الإمارات والسعودية في ليبيا ودعمهما لـحفتر يُعَدّ موقفًا أيديولوجيًّا قائمًا على المخاوف من النظام الناشئ في المعادلة الإقليمية، حيث مثّل إرساء الديمقراطية وإرادة الشعوب اللذان أصبحا اتجاهًا شائعًا في الشرق الأوسط في 2011 تهديدًا لحكومتَي السعودية والإمارات. وفي ليبيا سيواصل النظامان الإماراتي والسعودي اللذان يرغبان في أداء دور في النظام الدولي- دعمهما العسكري والاقتصادي والسياسي لحفتر وحلفائه؛ للقضاء على احتمال أيّ تغيير داخلي يؤثر في ابن زايد وابن سلمان. ولا تريد الإمارات والسعودية أيضًا دولًا وحكومات تتمتع بشراكات قوية، ونفوذ أكبر في المنطقة. وبالنظر إلى السياسة الإقليمية والدولية التي اتبعاها حتى الآن، فمن الواضح أن هذين البلدين سيواصلان دائمًا دعم الأحزاب المعارضة للحكومات والأحزاب السياسية الإسلامية.

ولذلك، فإن دولًا من المنطقة -مثل تركيا وقطر- ستكون دائمًا في الجانب المعاكس من الصراع مع السعودية والإمارات. وفي حال حدوث نصر محتمل لحفتر يمكن أن تبدأ كتلة الإمارات والسعودية أنشطة الضغط في شرق البحر المتوسط لتطوير سياسة خارجية في هذا الإطار.

وستكون دولة الإمارات التي أنشأت شبكة موانئ قّيمة للغاية تمتد من ساحل الجزائر على ساحل المتوسط وحتى السويس- قادرة على تطوير علاقات أوثق مع أوروبا، وهذا يعني مجالات مثمرة، وشراكات جديدة مع الدولتين القويتين في المنطقة الصحراوية.

تتجنب الإمارات والسعودية أن تكونا طرفًا مباشرًا في الحرب في ليبيا كما في اليمن؛ لأنّ هذا الوضع غير مناسب لإمكاناتهما البشرية وتحقيق أهدافهما. ولكن مع ذلك فمن غير المرجّح أن ينجح الثنائي الخليجي في تحقيق أهدافه باتباع إستراتيجية فعالة في دعم قوات الميليشيات في الحرب الليبية؛ لأنهما بعيدان عن الدعم اللوجستي المنتظم. وهناك خبرة عسكرية متراكمة لدى حكومة الوفاق، تزداد مع دعم الدول القوية، مثل تركيا وقطر، وهذا يجعل التحركات المتبقية تكلّف عبئًا ماليًّا ثقيلًا على السعودية والإمارات.

ولكن من زاوية أخرى ستشكل ليبيا تحت سلطة حكومة الوفاق بقيادة فايز السراج مثالًا لسوريا ومصر والشعوب الإقليمية الأخرى على التوالي. ومع تزايد الحكومات الديمقراطية في شرق البحر المتوسط والشرق الأوسط ستكون الثورة نهاية حتمية لنظامَي الإمارات والسعودية، وهذا هو مصدر القلق الحقيقي لديهما.

تواصل الإمارات والسعودية الداعمان الرئيسان لـحفتر انتهاكهما المنهجي لقرار حظر الأسلحة إلى الأطراف التي تقاتل في ليبيا منذ عام 2011 بقرار اتخذته الأمم المتحدة في أثناء الثورة. ولم تُرِد هذه الدول الإشارة إلى هذا القرار في اجتماع برلين الأخير إلا أن يكون الحظر فعّالًا على حكومة السراج الشرعية فحسب؛ وبينما يطبقون الحظر على حكومة السراج لن يكون للحظر معنى بالنسبة لحفتر ومؤيديه. وهناك أيضًا دعم إماراتي مستمر بطائرات من طراز Wing Loong II صينية الصنع، وبنظام دفاع جوي متطور من طراز Pantir S-1، وبطائرات حربية منها ومن ومصر، استُخدِمت منذ أشهر في دعم حفتر ضد الحكومة الشرعية.

وابتداءً من مفاوضات 13 يناير 2020 في موسكو بدأ دور تمثيل روسيا الأساسي العامل مع خط حفتر في الاندماج مع القرارات التي اتُّخِذت بعد مؤتمر برلين، وبعد القرار الذي اتُّخِذ ضدّ الميليشيات المسلحة، فإن نجاح مجموعة فاغنر الروسية في الحرب الميدانية سيدفع الإمارات والسعودية إلى تفاعل مختلف مع روسيا في مجال ليبيا.

وكما هو الحال في العديد من الأزمات في الشرق الأوسط فإنّ السعودية والإمارات تنتهكان جميع أنواع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية، وقرارات المؤسسات الدولية في الحرب الأهلية الليبية. كما أنهما لأجل التغطية على سياستهما الخارجية تستعملان خطابًا يصف الجماعات الإسلامية، وبخاصة جماعة الإخوان المسلمين بأنها "متطرفة" وإرهابية، ومع هذا لا يمكن أن تتسامح الإمارات والسعودية حتى مع أكثر إصدارات الإسلام السياسي اعتدالًا! لذلك، فهما تعتقدان أن من أجل النوم بأمان في الليل يجب ألا تأتي الجماعات الإسلامية السياسية إلى السلطة في ليبيا؛ ولضمان ذلك، تحاولان اتّخاذ جميع أنواع التدابير الاحترازية.

الهوامش والمراجع

1. "مجموعة فاغنر: ما المعروف عن المرتزقة الروس في ليبيا؟"، بي بي سي، https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-51008162، تاريخ الدخول 2020/1/22.
2. نباهت يشار، "ما الذي تستهدفه الإمارات العربية المتحدة في ليبيا؟"، وكالة الأناضول، https://www.aa.com.tr/tr/analiz/birlesik-arap-emirlikleri-libya-da-ne-hedefliyor/1526924، تاريخ الدخول 2020/12/3.

3. أوفنش كوتلو، "الطرح العام الأول لشركة أرامكو السعودية يبدأ في ديسمبر"، الأناضول، https://www.aa.com.tr/tr/ekonomi/saudi-aramconun-ilk-halka-arzi-aralikta-basliyor/1634937، تاريخ الدخول 2019/12/3.

4. "Our Locations", DP World, https://www.dpworld.com/what-we-do/our-locations, (Erişim Tarihi: 7 Mart 2019).

5. "List of Ports in Libya", Searoutes, https://www.searoutes.com/country-ports/Libya, (Erişim Tarihi: 05.12.2020).

6. "نبذة عن المملكة العربية السعودية: الوضع الاقتصادي العام"، وزارة التجارة
"Suudi Arabistan Ülke Profili: Genel Ekonomik Durum", T.C. Ticaret Bakanlığı, https://ticaret.gov.tr/yurtdisi-teskilati/orta-dogu-ve-korfez/suudi-arabistan/ulke-profili/genel-ekonomik-durum، تاريخ الدخول 2019/12/3.

7. "IMF DataMapper: World Economic Outlook (October 2019), Real GDP growth", IMF, https://www.imf.org/external/datamapper, (Erişim Tarihi: 27 Mayıs 2019).

8. "كم كلّف هجومُ حفتر الفاشل السعوديةَ والإمارات؟" ؟", al-sharq, https://al-sharq.com/2019/05/article/05/كم-كلف-هجوم-حفتر-الفاشل-السعودية-والإمارات-؟, تاريخ الدخول 2020/1/22.

9. "UAE-backed Fighters from Sudan and Chad Join Haftar", Middle East Eye, https://www.middleeasteye.net/news/arabic-press-review-3, (07.01.2020).

10. "صراع في سماء ليبيا" ", Euronews, https://tr.euronews.com/201922/12//libya-ankara-ve-abu-dabi-nin-sahne-arkasindaki-bilek-guresi-drone-savasi, (Erişim Tarihi: 07.01.2020).

11. Aidan Lewis, "Covert Emirati Support Gave East Libyan Air Power Key Boost: U.N. Report", Reuters, https://www.reuters.com/article/us-libya-security/covert-emirati-support-gave-east-libyan-air-power-key-boost-u-n-report-idUSKBN1902K0, (Erişim Tarihi: 07.01.2020).

12. "خريطة ليبيا الحالية (2020)", Stratejik Ortak, https://www.stratejikortak.com/2020/01/04/libya-son-durum-haritasi.html, (Erişim Tarihi: 04.01.2020).

13. "Arap League Reaffirms Rejection of Foreign Interference, Calls for Libya Solution", Arab News, https://www.arabnews.com/node/1606616/middle-east, (Erişim Tarihi: 05.01.2020).

14. "Arap League Reaffirms Rejection of Foreign Interference, Calls for Libya Solution", Arab News, https://www.arabnews.com/node/1606616/middle-east, (Erişim Tarihi: 05.01.2020).

15. Enes Canlı, "Suudi Arabistan, BAE ve Mısır Libya'daki UMH'nin Meşruiyetini Bitirmeye Çalışıyor", Anadolu Ajansı, https://www.aa.com.tr/tr/dunya/suudi-arabistan-bae-ve-misir-libyadaki-umhnin-mesruiyetini-bitirmeye-calisiyor/1662455, (Erişim Tarihi: 04.01.2020).